

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة سرت

كلية القانون

(ميثاق أخلاقيات المهنة والسلوكيات لأعضاء هيئة التدريس بكلية القانون)

نحن أعضاء هيئة تدريس كلية القانون جامعة سرت أسرة مهنية واحدة متوافقة على ولائها للمهنة، متمسكة بالقيم الدينية والوطنية والأخلاقية للمجتمع الليبي.

وتأكيداً للدور الرائد في بناء دولة القانون، وإسهاماً في تحقيق الكلية لرسالتها العلمية الرائدة على وجهٍ يحقق أهدافها ورؤيتها.

وإيماناً منا بالدور المؤسسي نقر بتوافقنا على هذا الميثاق والتمسك بما ورد في بنوده، واعتباره جزءاً أساسياً من الإطار العام لمسئوليات الكلية، من خلال تحديده لمسار القضايا الاخلاقية والسلوكية التي قد تواجه أعضاء هيئة التدريس خلال عملهم اليومي، وتعد الموافقة على الالتزام بما تضمنه عنصراً أساسياً للانضمام إلى أسرة الكلية التي يتوجب عليها أخطار الجميع بالممارسات الصائبة، وتنبيههم عما تراه مخالفاً لأنظمتها الدراسية وللأعراف، وتعد كافة التعليمات والمبادئ الاخلاقية مساراً يجب مراعاته وعدم مخالفته تحت أي مبرر، كما تعد جزءاً مكماً لما لم يرد بهذا الميثاق.

أولاً: ميثاق الأخلاقيات:

يسهم هذا الميثاق في بيان المبادئ الأخلاقية والقيم والسلوكيات التي اعتاد أعضاء هيئة التدريس احترامها، وتنشد عدم مخالفتها من الجميع ويمكن أجمالها في الآتي:-

((ترعى الكلية قيم الأمانة العلمية، وتحري الصدق والأخلاق في جميع أعمالها وتصرفات منتسبيها دون استثناء وتنتشر قيم التسامح، وتدعو للأنصاف والعدل وتحمل المسئوليات في الأمور الأخلاقية والاجتماعية والأكاديمية)).

*المبادئ العامة للميثاق:

1- العدالة والمساواة:

أن تعمل إدارة الكلية في تعاملها مع الجميع على أسس المساواة في الحقوق والواجبات، وأن تنشد العدالة وتنبذ الظلم وتمنع إساءة استعمال السلطة من كامل أعضائها وتتيح المشاركة الجماعية في كافة ما تقوم به من أنشطة علمية.

2- احترام الجميع:

تكفل الكلية التعامل مع الجميع باحترام متبادل وتشجع على المعاملة الحسنة والسلوك الطيب، وتغرس في نفوس طلابها القيم النبيلة، والاخلاق الحميدة.

3- المسؤولية الشخصية والمهنية:

تهدف الكلية إلى مراعاة الصالح العام، وتقبل اختلاف الثقافات والآراء وأنماط السلوك، وتسعي لمحاولة توجيه كامل أعضائها لتحمل مسؤولية إدارة أصولها على نحواً يخدم مصالحها ويرعى شؤونها.

ثانياً- ميثاق السلوكيات:

يلزم هذا الميثاق كامل الأعضاء بوجوب الالتزام والتقيد بكل ما يتعلق بالسلوكيات الحسنة في التعامل اليومي، كما يشمل ذلك الزائرين والرواد المشاركين فيما تقوم به من فعاليات علمية يستلزمها نشاطها ويرسم هذا الميثاق آليات التعامل الخاصة بما يلي :

1- يكفل هذا الميثاق للأعضاء المعاملة العادلة والمتساوية في الحقوق والواجبات.

2- يرسم آليات التعامل مع المشاكل والشكاوي أو الخروج عن الأعراف من خلال لجنة توكل لها تلك المهام ترفع نتائج أعمالها لإدارة الكلية.

3- تعد كافة تعليمات المؤسسة المتعلقة بالسلوكيات ملزمة، ويلتزم الجميع بالتشريعات النافذة والأعراف والقيم المنظمة لأسس التعامل، وتعد أطراً واجبة التقيد ولا يجوز الخروج عنها.

* أهداف الميثاق:

1- يهدف إلى الإحاطة بكل السلوكيات واجبة الأتباع من أعضاء هيئة التدريس طيلة مدة عملهم بالكلية.

2- يهدف إلى تشجيع المهارات والخبرات لمراتب التفوق وبما يخدم المجتمع.

3- تحقيق التكامل في تقديم الخدمات المشتركة لتحقيق أهداف الكلية ورؤاها المستقبلية.

4- يهدف للرقى بالسلوكيات، وبما يخدم كافة النواحي العلمية والعملية.

* المبادئ العامة للميثاق:

1- العدالة والمساواة:

تلتزم الكلية بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف والتعليم، وتشجع على التميز والرفع من كفاءة منتسبيها، وتبتعد عن أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو السن وتكفل المساواة للجميع في الدراسة والمشاركة الفاعلة في إثراء البحث العمي وفي كل الأنشطة الهادفة لخدمة المجتمع.

2- المساواة في التقدم للوظائف والبرامج المختلفة:

تتعهد الكلية بتوفير مناخ يكفل تساوي الفرص ويبعث على الإجتهد والتنافس الشريف في مجالات العلم والمعرفة وينبذ التمييز تحت أي مقتضى.

3-نبذ التحرش:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بخلق مناخ تسوده الثقة والاحترام، وتمنع التحرش وتتبذ به بشتى أشكاله (جنسياً، عنصرياً، دينياً) سواء تم لفظاً أو كتابة، وتمنع سلوكيات الضرب أو الركل أو الدفع أو الأكاذيب أو الشائعات أو بالتهديد أو برسائل بالتليفون أو عبر شبكة الاتصالات الدولية.

4- العدوانية:

ينبذ أعضاء هيئة التدريس أي نوع من أنواع التعدي والعدوانية، وكل تصرف يخرج عن الأدبيات داخل الحرم الجامعي بصفة عامة والكلية بصفة خاصة.

5- الحرية الأكاديمية:

تشجع الكلية على حرية المعرفة وتبادل الأفكار للنهوض بها والرفع من تصنيفها العلمي بما يتماشى مع معدلات الأداء وتسهم في بعث روح المشاركة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

6- الامتثال للقانون:

يلزم الميثاق كافة أعضاء هيئة التدريس بالكلية مجتمعين بوجوب مراعاة ما تمليه التشريعات النافذة.

7- احترام الآخرين:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بقواعد وأسس الحوار والنقاش الهادف، واحترام وجهات النظر، وأن يسود بينهم التعاون العلمي والثقافي المشترك.

8- سرية المعلومات:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بعدم إفشاء أي معلومات أو بيانات تتعلق بالعمل داخل الكلية، ويحظر منحها إلا بموجب تعليمات إدارية تكفل عدم استغلالها في التشهير بأي طريقة كانت، ويظل هذا الإلتزام سارياً حتى بعد انتهاء الارتباط وتحفظ مستندات وملفات منتسبها بطرق صحيحة تمنع تداولها وتحاط بسرية تامة وفقاً لما تنص عليه التشريعات النافذة.

9- الشكاوي:

تنظر إدارة الكلية في التظلمات والشكاوي المقدمة إلى إدارتها بما يكفل تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والالتزامات.

10- الملكية الفكرية:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالأمانة العلمية، والحفاظ على حق الملكية الفكرية.

11- المسؤوليات الشخصية والمهنية:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بخلق مناخ علمي آمن بعيداً عن المشاحنات، ويحفز على الاجتهاد، ويرفضون أي سلوكيات تسهم في الانحراف عن ذلك، ويؤكدون على ضرورة الإلتزام بمبدأ المساواة في كل ما تتطلبه المهن موضع نشاطها.

ويسأل كل عضو عما يقع منه من مخالفات تتعارض مع ما أقر في هذا الميثاق، كما تكون مخالفات أصول المهنة ذات طابع شخصي.

12- أخلاقيات إجراء البحوث:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالنهوض بالبحث العلمي وما تتطلبه ضرورات التحديث، واعداد البحوث التي تسهم في تطوير النظام التشريعي، وإبداء الرأي واقتراح الحلول للمشاكل والقضايا

التي تواجه المجتمع، والعمل على تحسين مستويات الأداء، والرفع من مستوى التصنيف العلمي للكلية، والالتزام بتحديث مقرراتها بما يتناسب مع التطورات العلمية، ويواكب التطور التشريعي في مختلف المجالات.

ويكون لأعضاء هيئة التدريس حق استغلال الإمكانيات المتوفرة في الكلية الاستغلال الأمثل بالشكل الذي يساهم في تطوير أدائها، ويعود بالنفع على العملية التعليمية.

13- تقنية المعلومات:

يلتزم أعضاء هيئة التدريس باستخدام تقنية المعلومات، في مختلف المجالات الإدارية والعلمية، والاستفادة من التطور التقني للنهوض بالعملية التعليمية.

14- إدارة المخاطر:

يحرص أعضاء هيئة التدريس في أدائهم لوظائفهم على استمرارية نشاط الكلية على نحو يحقق أهدافها ورسالتها، ويسهم في تحسين الأداء بها لدرء المخاطر وتحقيق أداءٍ متميزٍ يتواءم مع ما تقتضيه ضرورات تطوير أنظمتها الإدارية والعلمية والخدمية.

15- خدمة المجتمع:

يهدف هذا الميثاق إلى إرساء مكانه متميزة للكلية من خلال التشجيع على أداء دورها الفاعل في خدمة المجتمع في شتى النواحي الإدارية والقانونية، وتسعى إلى أن تكون بيت خبرة يقدم الدراسات والأبحاث والاستشارات القانونية لجميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة والتشجيع على رفع كفاءة خريجي القانون والمهتمين بالشأن القانوني من الباحث والأكاديميين، وبما يحقق تنفيذ سياساتها العامة.

16- التشجيع والحوافز:

يؤكد أعضاء هيئة التدريس على ضرورة توفير واعتماد نظام خاص بالحوافز يضمن التنافس الشريف في أداء الخدمات، وبما يضمن تحقيق الأهداف، ويعود بالفائدة على المتفوقين من الأعضاء في كافة النواحي الإدارية والعلمية والخدمية.

17- الاستضافة:

يؤكد أعضاء هيئة التدريس على ضرورة إيجاد نظام ضيافة يكفل إكرام روادها والمشاركين في كافة فعاليتها وأنشطتها العلمية.

وبهذا يعد كل ما تضمنه الميثاق بمثابة التزامات يستوجب التقيد بها من قبل الجميع.

إعداد اللجنة:-

- 1- أ. د. عبدالله عبدالعاطي الفرجاني.
- 2- د. عمر عبدالله عمر.
- 3- أ. محمد علي التائب.